

النسخة المعدة للإلقاء

إدارة التحول إلى اقتصاد عالمي أحسن صحة

كلمة السيدة كريستين لاغارد

مدير عام صندوق النقد الدولي

مجلس الأمريكتين، 30 سبتمبر 2015

مقدمة

صباح الخير. سعادة السفير السيد نيغروبونت، شكرا على هذا التقديم الكريم، وشكرا لمجلس الأمريكتين على دعوتي هنا اليوم.

فمن دواعي سروري أن "أرفع الستار" عن الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي ستعقد الأسبوع المقبل في ليما، وهي أولى الاجتماعات التي تعقد في أمريكا اللاتينية منذ ما يقرب من خمسين عاما.

وخلال السنوات الخمسين الماضية، كان مجلس الأمريكتين ملتقى قادة الرأي لتبادل الأفكار وصياغة الحلول لأكبر التحديات التي تواجه أمريكا اللاتينية. ومهمتمكم تتسم بأهمية كبيرة اليوم لأن المنطقة تواجه تحديات خطيرة شأنها شأن العالم أيضا.

وفي الواقع، فأنا أشعر بالقلق إزاء حالة الشؤون العالمية. فتدفق اللاجئين إلى أوروبا هو أحدث أعراض التوترات السياسية والاقتصادية الحادة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط. وفي حين أن أزمة اللاجئين هذه تجذب اهتمام وسائل الإعلام في الاقتصادات المتقدمة، فهي ليست بأي حال من الأحوال حدثا منفصلا. فالصراعات تحتدم في أجزاء أخرى كثيرة من العالم، كما أن هناك ما يقرب من 60 مليون شخص نازح في جميع أنحاء العالم.¹

ودعونا لا ننسى أيضا أن عام 2015 في طريقه ليصبح الأكثر حرارة منذ بدء تسجيل درجات الحرارة، وهو العام الذي شهد ظاهرة النينو القوية للغاية التي ولدت كوارث مرتبطة بالطقس في منطقة المحيط الهادئ.

وعلى الصعيد الاقتصادي، هناك أيضا أسباب تدعو للقلق. فالتوقعات بشأن ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة وتباطؤ النشاط الاقتصادي في الصين تسهم في أجواء عدم اليقين وتزايد التقلب في الأسواق. وقد حدث تباطؤ حاد في نمو التجارة العالمية. فالانخفاض السريع في أسعار السلع الأولية يثير المتاعب للاقتصادات القائمة على الموارد الطبيعية.

¹ تقرير الاتجاهات العالمية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: العالم في حالة حرب (18 يونيو): ارتفع عدد الأشخاص المشردين قسرا إلى رقم قياسي قدره 59.5 مليون شخص في نهاية عام 2014، مرتفعا من 51.2 مليون في عام 2013 و37.5 مليون منذ عقد مضي.

وإلى جانب المعاناة المؤلمة من الصراع والهجرة القسرية، هناك خسائر بشرية من التخلخل الاقتصادي وانخفاض النشاط حيث إن هناك أكثر من 200 مليون شخص عاطل في جميع أنحاء العالم؛² وتتفاقم أوجه التفاوت في الدخل والثروة؛ ولا تزال المرأة تعاني من الحرمان من حيث الأجور وفرص العمل.

والآن، يمكن أن يكون الوضع أسوأ بكثير بالطبع. ودعونا لا ننسى أننا خرجنا من أزمة مالية كبرى منذ بضع سنوات، وكان أداء بعض المناطق من العالم جيدا إلى حد ما طوال تلك الفترة.

وعلى سبيل المثال، لننظر إلى العديد من بلدان أمريكا اللاتينية التي تحولت ذاتيا من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية على مدى العقدين الماضيين، وبذلك وفرت حياة أفضل لملايين من مواطنيها. وأحرز تقدم ملموس في إفريقيا أيضا، وواصلت آسيا اكتساب وزن اقتصادي أكبر في السنوات الأخيرة.

ولكن يبدو أن العديد من هذه المكاسب أصبحت مهددة بالخطر في الوقت الحالي، ومن المفهوم أن هناك بعض الارتباك والقلق. ويسألني الآخرون دائما: "هل التطورات الاقتصادية الحالية هي مجرد تطورات دورية أم هيكلية - هل هناك تغيرات أكثر جوهرية تحدث؟"

والجواب البسيط وهو أنه لا توجد إجابة بسيطة. فنحن بالتأكيد عند منعطف صعب ومعقد. غير أن رسالتي الرئيسية اليوم هي أنه بالإمكان معالجة هذه التطورات بالسياسات الصحيحة، والقيادة القوية، والتعاون العالمي.

ولنفكر في تحديات الماضي مثل صدمات أسعار النفط في السبعينات والثمانينات، أو نهاية نظام بريتون وودز، أو المشاكل التي واجهت البلدان المستقلة حديثا من الاتحاد السوفيتي السابق.

وعالم اليوم مختلف بالطبع، فالضغوط الديموغرافية وتغير المناخ والتدهور البيئي أصبحت أكثر حدة الآن. ولكن كان هناك نفس القدر من المخاطر وعدم اليقين في ذلك الوقت، واستطاع صناع القرار قيادة الاقتصاد العالمي مرة أخرى إلى مياه أكثر هدوءا.

² تقرير منظمة العمل الدولية، اتجاهات الاستخدام العالمية والتوقعات الاجتماعية 2015: تجاوز عدد العاطلين في العالم 201 مليون شخص الآن وفقا للبيانات الرسمية.

وهذا هو ما يجب عليهم القيام به مرة أخرى اليوم.

وقد قال الأديب البيروفي ماريو فارغاس يوسا، الحائز على جائزة نوبل، إن عدم اليقين هو كزهرة الربيع (ديزي) لا تُقطف أوراقها بالكامل أبداً.

وسيقطف صناعات السياسات بعض من هذه "الأوراق" في اجتماعنا في ليما الأسبوع القادم. واليوم أود أن أقطف بنفسها بعضها بطرح ثلاثة أسئلة:

أين نقف الآن؟ وما الذي ينبغي أن نقوم به؟ وكيف نحقق ذلك؟

1- أين نقف الآن؟

دعونا نبدأ بحالة الاقتصاد العالمي؛ ومن ثم نركز على بعض قضايا التحول الكامنة وراء ذلك.

حالة الاقتصاد العالمي

سوف تصدر في الأسبوع القادم الأرقام التفصيلية في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ولكنني أستطيع أن أقول لكم بالفعل إنه من المرجح أن يكون النمو العالمي أضعف هذا العام من العام الماضي، ومن غير المتوقع تسارع وتيرته إلا بدرجة محدودة في عام 2016.

والخبر السار هو أننا نشهد تحسناً محدوداً في الاقتصادات المتقدمة. والانتعاش المحدود يتزايد قوة في منطقة اليورو؛ واليابان بصدد العودة إلى تحقيق نمو موجب؛ ولا يزال النشاط الاقتصادي قوياً في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة كذلك.

والخبر غير السار هو أنه من المرجح أن تشهد الاقتصادات الصاعدة عامها الخامس على التوالي من تراجع معدلات النمو.

ولا تزال الهند نقطة مشرقة. ويتباطأ النشاط الاقتصادي في الصين بينما تعيد توازن اقتصادها بعيداً عن النمو الذي تقوده الصادرات. وتواجه بلدان مثل روسيا والبرازيل صعوبات اقتصادية جسيمة. ولا يزال النمو في بلدان أمريكا اللاتينية يتباطأ بشدة عموماً. ونحن نشهد أيضاً ضعف النشاط الاقتصادي في البلدان منخفضة الدخل التي ستتأثر بشكل متزايد من تدهور البيئة الخارجية.

وعلى الصعيد العالمي، لا يزال هناك عبئاً على كاهل الاقتصاد لأن الاستقرار المالي ليس مضموناً حتى الآن. وعلى الرغم

من التقدم في السنوات الأخيرة، فلا تزال بلدان عديدة تعاني من ضعف القطاع المالي، والمخاطر المالية كبيرة حاليا في الأسواق الصاعدة.

وإذا جمعنا كل هذه العوامل معا، سنرى نموا عالميا مخيبا للآمال وغير متوازن. وبالإضافة إلى ذلك، تراجعت آفاق النمو على المدى المتوسط. ويلوح في الأفق حاليا ذلك "الأداء الباهت الجديد" الذي حذرت منه منذ عام تماما - أي مخاطر انخفاض النمو لفترة طويلة.

ولكن ما السبب في ذلك؟ والجواب هو أن النمو الممكن مقيد بانخفاض الإنتاجية، وشيخوخة السكان، وتركات الأزمة المالية العالمية. ولا يزال ارتفاع الديون، وانخفاض الاستثمار، وضعف البنوك يلقي بعبء على بعض الاقتصادات المتقدمة، وخاصة في أوروبا؛ ولا تزال العديد من الاقتصادات الصاعدة تصحح أوضاعها بعد طفرة الائتمان والاستثمار التي حدثت بعد الأزمة.

التحولات والتداعيات الاقتصادية الكبرى

تتأثر هذه الآفاق بشدة بعدة **تحولات اقتصادية كبيرة** تمتد بالتدريج إلى أنحاء العالم وهو ما نطلق عليه اسم **التداعيات الأصلية والمرتبدة**. واسمحو لي أن أسلط الضوء على اثنتين من هذه التداعيات: تحول الصين إلى نموذج جديد للنمو؛ وعودة السياسة النقدية الأمريكية إلى أوضاعها الطبيعية.

ولتوضيح الأمور فإن هذين التحولين ضروريان وصحيان. فهما جيدان للصين، وجيدان للولايات المتحدة، وجيدان للعالم. ويتمثل التحدي في معالجتهما بكفاءة وبأكبر قدر من السلاسة.

أولا، فإن الصين في خضم تحول جوهري يحظى بالترحيب. وبدأت إصلاحات هيكلية عميقة لرفع الدخل ومستويات المعيشة. وستؤدي هذه الإصلاحات، بحكم تصميمها، إلى "حالة طبيعية جديدة" من النمو الأكثر بطئا والأكثر قابلية للاستمرار. ويعتمد النموذج الجديد بدرجة أكبر على الاستهلاك وبدرجة أقل على الاستثمارات كثيفة الاعتماد على السلع الأولية. وتعتمد بدرجة أكبر على الخدمات وبدرجة أقل على الصناعة التحويلية.

ويتطلب ذلك أيضا الانتقال إلى نظام مالي مستقر تدفعه قوى السوق بدرجة أكبر. وبعبارة أخرى، يواجه صناع السياسات في الصين مهمة تحقيق توازن دقيق بين تنفيذ هذه الإصلاحات الصعبة والحفاظ على الطلب والاستقرار المالي.

وكما قلت، يمكن أن يؤدي هذا النوع من التحولات الكبرى إلى انتقال آثار **التداعيات** من خلال التجارة، وأسعار الصرف، وأسواق الأصول، وتدفقات رؤوس الأموال.

وقد رأينا بعض هذه التداعيات في الشهور الأخيرة حيث كان المستثمرون يشعرون بالقلق إزاء تباطؤ نمو الاقتصاد الصيني. وفرضت هذه الشواغل مزيداً من الضغوط على أسواق السلع الأولية وأدت إلى انخفاضات كبيرة في قيمة العملات في عدد من البلدان المصدرة للسلع الأولية.

واعتمدت هذه البلدان لسنوات عديدة على الصين كوجهة التصدير. وعلى سبيل المثال، تستهلك الصين 60% من خام الحديد في العالم. ولكن مع تراجع الاستثمار في الصين سينخفض إقبالها على شراء السلع الأولية.

وسييسهم ذلك فيما يمكن أن تكون فترة ممتدة من انخفاض أسعار السلع الأولية - وهو تغيير يتعين أن يتعامل معه صناع السياسات، وخاصة في كبرى البلدان المصدرة للسلع الأولية.

أما التحول الكبير الثاني فيتعلق بعودة السياسة النقدية الأمريكية إلى أوضاعها الطبيعية. فمن المقرر أن يرفع الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة للمرة الأولى منذ تسع سنوات رغم أنه سبق وأشار أيضاً بوضوح إلى أنه من المتوقع بقاء أسعار الفائدة منخفضة لبعض الوقت. ويعكس هذا التحول تحسن الظروف الاقتصادية في الولايات المتحدة، وهو شيء جيد للاقتصاد العالمي أيضاً.

وأدى انخفاض أسعار الفائدة إلى بحث المستثمرين عن العائد المرتفع، الذي يدعم الإقدام على المخاطرة المالية ويؤدي إلى ارتفاع تقييمات الأسهم، والسندات السيادية، وائتمان الشركات. وبالتالي يواجه الاحتياطي الفيدرالي مهمة دقيقة تتطلب تحقيق التوازن بين إعادة أسعار الفائدة إلى أوضاعها الطبيعية وتقليل مخاطر الاضطرابات في الأسواق المالية.

ومرة أخرى، هناك تداعيات محتملة. فقد أدت توقعات رفع أسعار الفائدة الأمريكية بالفعل إلى ارتفاع تكاليف التمويل بالنسبة لبعض المقترضين، بما في ذلك الاقتصادات الصاعدة والنامية.

وهذا هو جزء من التصحيح اللازم في الأوضاع المالية العالمية. غير أن هذه العملية يمكن أن تتعقد بسبب التغيرات الهيكلية في أسواق الدخل الثابت، التي أصبحت أقل سيولة وأكثر هشاشة - وهي وصفا لردود الفعل المفرطة للسوق واضطراباته.

وخارج الاقتصادات المتقدمة، فإن البلدان مستعدة عموماً للتعامل مع ارتفاع أسعار الفائدة على نحو أفضل من الماضي. ومع ذلك فأنا أشعر بالقلق إزاء قدرتها على استيعاب الصدمات.

لماذا؟ لأن العديد من الاقتصادات الصاعدة والنامية استجابت للأزمة المالية العالمية بإجراءات مالية ونقدية جريئة مضادة للاتجاهات الدورية. وباستخدام الأسواق الصاعدة والنامية لهذه الهوامش الوقائية على مستوى السياسة، تمكنت من قيادة الاقتصاد العالمي عند احتياجه لذلك. وعلى مدار السنوات الخمس الماضية، شكلت ما يقرب من 80% من النمو العالمي.

وتزامنت إجراءات السياسات هذه عموماً مع زيادة الرفع المالي في القطاع الخاص، فتكبد العديد من البلدان المزيد من الديون وكان جزء كبير منها بالدولار الأمريكي.

وبالتالي، فإن ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة وارتفاع قيمة الدولار يمكن أن يكشف عن عدم الاتساق بين قيمة العملات، مما يؤدي إلى توقف الشركات عن السداد - والدخول في حلقة مفرغة بين الشركات والبنوك والجهات السيادية.

وخلاصة القول هي إن الإدارة الاستباقية للسياسات من جانب الجميع، وخصوصاً الاقتصادات الصاعدة، أصبح الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى.

2- ما الذي ينبغي أن نقوم به؟

بالنسبة للتشخيص. ما الذي ينبغي القيام به؟ وهذا هو سؤال الثاني.

في حين أن التحولات الجارية تحمل في طياتها مخاطر سلبية، فنحن نعلم أنه يمكن التعامل معها - عن طريق دعم الطلب، والحفاظ على الاستقرار المالي، وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية.

وربما يوافق معظم الاقتصاديين على هذه الوصفة العامة، ولكن أود أن أكون محددة جداً اليوم. فكما أشرت من قبل، هناك حاجة إلى العمل الآن، ونحتاج إلى تكثيف جهودنا في مجال السياسات.

ولكي أكون واضحة، فإننا أدعو صناعات السياسات إلى **تحديث السياسات** للتصدي للتحديات الراهنة.

وما الذي أقصده بكلمة "تحديث؟"

فعلى جانب الطلب، سنتظل معظم الاقتصادات المتقدمة، ما عدا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، في حاجة إلى سياسات نقدية تيسيرية. غير أن جميع الاقتصادات المتقدمة ينبغي أن تُدرج بشكل كامل مخاطر التداعيات في عملية صنع القرار، وأن تضمن كذلك أن تكون رسائلها واضحة جداً في هذا الصدد. وهذا يشكل تحديًا حاسماً للسياسات.

ويمكن أن تضطلع منطقة اليورو بهذا التحديث عن طريق تسوية أوضاع القروض المتعثرة بشكل كامل، حيث تبلغ قيمتها نحو 900 مليار يورو. وهذه هي واحدة من التركات الرئيسية للأزمة المالية التي لم يتم التوصل إلى حل لها. وبإزالة تراكم

القروض المتعثرة، سيكون بوسع البنوك زيادة المعروض من الائتمان للشركات والأسر. ومن شأن ذلك أن يعزز قوة التيسير النقدي، ويحسن الآفاق، ويعزز الثقة في السوق.

وسيتعين على الاقتصادات الصاعدة أن تحسن مراقبة انكشافات الشركات الكبرى لمخاطر العملات الأجنبية. وينبغي أيضا أن تستخدم الأدوات الاحترازية الكلية لضمان قدرة البنوك على تحمل الضغوط في حالة تراكم الرفع المالي للشركات والديون الخارجية. وسيسهم ذلك في تحقيق الاستقرار المالي والحد من مخاطر الدخول في حلقة مفرغة بين الشركات والبنوك والجهات السيادية.

وعلى المستوى العالمي، هناك حاجة ملحة لاستكمال تنفيذ جدول أعمال الإصلاح التنظيمي، مع التركيز بشكل خاص على تحسين الشفافية والرقابة على المؤسسات غير المصرفية، أو بنوك الظل. ولا يزال أمامنا تحديث رئيسي آخر وهو أن إطار تسوية أوضاع المؤسسات المالية النشطة عالميا والمؤثرة على النظام المالي لا يزال غير كاف.

وعلى الجانب المالي، ينبغي أن تستخدم البلدان السياسات التي تتسم بأكبر قدر من المرونة والدعم للنمو. ويوصي الصندوق الاقتصادات المتقدمة التي لديها حيز لتحفيز المالية العامة بأن تستخدمه لدعم الاستثمارات العامة، وخاصة في البنية التحتية عالية الجودة. ولا تزال خطط المالية العامة متوسطة الأجل ذات المصدقية هي من الأولويات أيضا، وخاصة بالنسبة للولايات المتحدة واليابان.

وعلى البلدان المصدرة للسلع الأولية التي لديها حيز للتصرف في مجال السياسات أن تستخدمه لتمهيد تكيفها مع انخفاض الأسعار. وينبغي أن تعتمد بلدان أخرى على إعادة توازن المالية العامة الداعمة للنمو، بما في ذلك الإصلاحات الضريبية، وإصلاحات أسعار الطاقة، وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق، بما في ذلك حماية الفئات الأكثر ضعفا.

وماذا عن التحديث؟ لقد أفادت البلدان المصدرة للسلع الأولية مثل كولومبيا، والنرويج، وبوتسوانا من طفرة السلع الأولية لتعزيز قدرة أطر مالياتها العامة على استيعاب الصدمات. ووضعها ذلك في موقع يسمح لها بتحديد وتيرة التصحيح المالي اللازم بشكل أفضل وبالتالي الحفاظ على النمو. وهذا درس مفيد للبلدان الأخرى.

وأخيرا، على جميع البلدان أن تقوم بتحديث هياكلها الاقتصادية من خلال إصلاحات في سوقي العمل والمنتجات، والبنية التحتية، والتعليم، والرعاية الصحية، والتجارة، على سبيل المثال لا الحصر.

3- كيف نحقق ذلك؟

يقودني هذا إلى آخر وربما أهم سؤال: كيف نحقق ذلك؟

فمن السهل بالطبع تقديم توصيات في مجال السياسيات. ولكن التنفيذ يتطلب صنع السياسات بمهارة ودهاء، وخاصة في هذه المرحلة التي تشهد انخفاض معدلات النمو وازدياد مشاعر عدم اليقين.

وبالإضافة إلى ذلك، من المهم أن لا يقتصر الأمر على تنفيذ هذه السياسات على المستوى الوطني فقط، بل وأن تسهم أيضا في منهج عالمي متماسك. وبالنظر إلى الطابع الجماعي للعديد من القضايا المشمولة، مثل تغير المناخ، والتجارة، والهجرة، وشبكة الأمان المالي العالمية، فإن زيادة التعاون الدولي تمثل مطلبا أكثر إلحاحا وأهمية من أي وقت مضى.

وقد كنت سعيدة برؤية هذه الروح تأتي من خلال اعتماد أهداف التنمية المستدامة في نهاية الأسبوع الماضي في نيويورك. وأمل أن تؤدي أيضا إلى اتفاق مفيد في قمة تغير المناخ في باريس في ديسمبر.

ويمكن أن نأخذ على سبيل المثال أزمة اللاجئين الراهنة في منطقة الشرق الأوسط وأوروبا. فهي ليست مجرد قضية إنسانية، بل هي قضية اقتصادية تؤثر على الجميع. والجميع ملزم بتقديم المساعدة.

وسيقوم صندوق النقد الدولي بدوره. فنحن بصدد تحليل الأثر الاقتصادي على البلدان الأعضاء في الصندوق، وسنقدم توصيات محددة بشأن السياسات. ونحن نقدم أيضا حيزا ماليا في سياق دعمنا للبرامج الاقتصادية على غرار ما قمنا به بالفعل في الأردن، والعراق، وتونس.

وفي غطار اختصاصاتنا بمعالجة قضايا النمو والاستقرار الاقتصادي على المستويين الوطني والعالمي، سنواصل أيضا تحسين أنشطتنا الأساسية وهي المراقبة، والإقراض، وبناء القدرات. ونحن نتكيف مع الحاجة إلى تعزيز دعمنا لبلداننا الأعضاء وهي تواجه التحولات الجارية التي أوضحتها.

وماذا أقصد بكلمة "التكيف"؟ فإن "هدفنا" يتمثل في إجراء تحسين على امتداد ثلاثة أبعاد هي: أن نكون "أكثر مرونة"، و"أكثر تكاملا"، ونركز على الأعضاء".

- أولا، **أكثر مرونة**، على سبيل المثال، تركيز مشورتنا بشأن السياسات بشكل أكبر على معالجة المخاطر والتداعيات قصيرة ومتوسطة الأجل. فقد أصبح تحليل الروابط بين الاقتصادات وتوصيل النقاط من العلامات البارزة لعملائنا.
- ثانيا، **أكثر تكاملا**، فالروابط المالية الكلية أصبحت أكثر تكاملا في توقعاتنا وتقييماتنا للمخاطر؛ شأنها شأن القضايا المؤثرة على الاقتصاد الكلي التي تؤثر على قابلية استمرار النمو، مثل الشمول المالي، وعدم المساواة، وتغير المناخ وسياسات دعم أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام 2015.

- ثالثاً، التركيز على الأعضاء، أي تعزيز تقديمنا للمساعدة القطرية والخبرة المكتسبة من العمل مع البلدان المختلفة. وفي سفرياتي إلى البلدان الأعضاء، أجد أن تبادل أفضل الممارسات أصبح الآن من أكثر مساهمات الصندوق التي تحظى بالتقدير.

وسأواصل تناول هذه الأهداف بمزيد من التفصيل في كلمتي السنوية أمام البلدان الأعضاء البالغ عددها 188 بلدا عضوا الأسبوع القادم في ليمبا. واسمحوا لي بأن أضيف نقطة حاسمة واحدة فقط: لن يكون الصندوق فعالا إلا بقدر الدعم الذي نحصل عليه من أعضائنا.

ولذلك، فإن اعتماد إصلاح نظام الحصص والحوكمة المتفق عليه في عام 2010 أمر ضروري للتعبير عن التغييرات الديناميكية الجارية بين أعضاء الصندوق، ولضمان أن يكون لدى الصندوق الموارد اللازمة للاستجابة لاحتياجات أعضائنا اليوم وغدا. وفي الواقع، فإن هذا الأمر هو في صميم شبكة الأمان المالي العالمية.

وإني لأواصل حث الكونغرس الأميركي على التصديق في أسرع وقت ممكن.

وسوف يتماشى ذلك مع الدور المهم الذي تؤديه الولايات المتحدة في صندوق النقد الدولي، وهو بكل بساطة أمر لا غنى عنه إذا كان العالم يريد أن يدير التحولات التي ناقشتها معكم اليوم بشكل فعال.

الخاتمة

اسمحوا لي بأن أختتم كلمتي نقلا عن الأب المؤسس لصندوق النقد الدولي، جون ماينارد كينز. ففي خضم فترة الكساد الكبير، كتب ما يلي:

"ومن الشائع أن نسمع الناس يقولون إن عصر التقدم الاقتصادي الهائل قد انتهى. ولكن أعتقد أن هذا تفسير بعيد عن الصواب تماما لما يحدث لنا. فنحن لا نعاني من الروماتيزم الناتج عن تقدم العمر، ولكن من تزايد الآلام نتيجة التغييرات مفرطة السرعة، من آلام إعادة تصحيح الأوضاع بين الفترة الاقتصادية والأخرى."

وقد ثبت أن رأي كينز بشأن الواقعية - والتفاؤل - كان صحيحا، بطبيعة الحال. وأعتقد أنه رأي مناسب يمكن أن أختتم به كلمتي.

نعم، هناك أجواء من عدم اليقين. ونعم، التحديات كبيرة. ونعم، نستطيع أن نصل إلى مستقبل أكثر إشراقا لنا جميعا بالسياسات الصحيحة والقيادة والتعاون.

شكرا لكم.